هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

ملخص تقرير المراجعة المؤسسية

جامعة أما الدولية – البحرين

مملكة البحرين

3–7 مارس 2019

HI009-C2-R008

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2020

1. مقدمة

بموجب التفويض المخول لها، تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب (BQA) في مملكة البحرين، ممثلةً في إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، بإجراء نوعين من المراجعات التي تكمل إحداهما الأخرى، وهما: المراجعات المؤسسية، والتي يتم فيها تقييم المؤسسة بشكل عام، ومراجعات البرامج الأكاديمية التي يتم من خلالها الحكم على جودة معايير التعلم، والمعايير الأكاديمية في بعض البرامج. وقد أتمت إدارة مراجعات أداء مؤسسات التعليم العالي الدورة الأولى من المراجعات المؤسسية للعام 2013، وتم تحديد موعد الدورة الثانية في العام الأكاديمي 2018–2019، وفقًا للإطار المؤسسي لمراجعة الجودة (الدورة الثانية) الذي تم إقراره من قبل مجلس الوزراء (القرار رقم: 38 للعام 2015).

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لهذه المراجعات المؤسسية:

1. النهوض بمستوى جودة التعليم العالي في مملكة البحرين من خلال إجراء مراجعات؛ لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي التي تزاول أنشطتها في المملكة، إزاء مجموعة من المؤشرات المحددة مسبقًا، وتقديم حكم عام بشأنها، مع تحديد مواطن القوة، وتلك التي تحتاج إلى تحسين.
2. تأكيد مسئولية مؤسسات التعليم العالي أمام الناس كافة، من خلال تقديم تقييم موضوعي لجودة أداء كل جهة، يسفر عنه نشر تقارير وأحكام دقيقة وتلخيصيَّة؛ ليستفيد منها المعنيون، وأصحاب القرار، والجهات ذات العلاقة، ومجلس التعليم العالي، وأولياء الأمور، والطلبة.
3. التعرف على الممارسة الجيدة أينما وجدت، وتعميمها على مستوى قطاع التعليم العالي في مملكة البحرين.

ويتم من خلال عملية المراجعة المؤسسية تقييم مدى فاعلية إجراءات ضمان الجودة الخاصة بالمؤسسة إزاء مجموعة من المؤشرات والمعايير المعرفة مسبقًا. كما يمنح حكم لكل مؤشر، ويكون الحكم إما "مستوفٍ" أو "غير مستوفٍ"؛ مما يترتب عليه منح حكم لكل معيار ("مستوفٍ"، أو "مستوفٍ جزئيًّا"، أو "غير مستوفٍ")، وذلك كما هو مبين في إطار مراجعة جودة المؤسسات (الدورة الثانية). كما يتمُّ منح حكم شامل للمؤسسة بعد جمع أحكام المعايير، وهو: "تستوفي متطلبات ضمان الجودة،" أو "قيد الاستيفاء"، أو "لا تستوفي متطلبات ضمان الجودة"، كما هو مبين في الجدول (1) أدناه.

الجدول (1): معايير الأحكام العامة

الحكم	الوصف
تستوفي متطلبات ضمان الجودة	يجب على المؤسسة استيفاء جميع المعايير الثمانية.
متطلبات ضمان الجودة "قيد الاستيفاء"	يجب على المؤسسة معالجة ما لا يقل عن (5) معايير متضمنة للمعايير (1 و4 و6)، مع استيفاء بقية المعايير بشكل جزئي على الأقل.
لا تستوفي متطلبات ضمان الجودة	عدم معالجة المؤسسة لأي من الأحكام العامة المذكورة أعلاه.

2. بيانات المؤسسة:

اسم المؤسسة	جامعة أما الدولية – البحرين
تاريخ التأسيس	2002
الموقع	مبنى 829، طريق 1213، مجمع 712، "سلماباد"، مملكة البحرين
عدد الكليات	(3) كليات، (1) مركز
أسماء الكليات	1. كلية العلوم الإدارية والمالية 2. كلية الهندسة 3. كلية دراسات الحاسب الآلي 4. مركز التعليم العام
عدد المؤهلات	(6) برامج أكاديمية: 1. ماجستير إدارة الأعمال 2. ماجستير العلوم في معلوماتية الأعمال 3. بكالوريوس العلوم في علوم الحاسب الآلي 4. بكالوريوس العلوم في هندسة المعلوماتية 5. بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال الدولية 6. بكالوريوس العلوم في هندسة الميكاترونكس
عدد البرامج	6

عدد الطلبة المسجلين حاليًا	2510
عدد الخريجين منذ التأسيس	5222
عدد أعضاء هيئة التدريس	115
عدد الموظفين الإداريين	58

3. ملخص أحكام المراجعة:

الحكم العام للمؤسسة: لا تستوفي متطلبات ضمان الجودة

المعيار/ المؤشر	العنوان	الحكم
المعيار الأول	**الرسالة والحوكمة والإدارة**	مستوفٍ جزئيًّا
المؤشر الأول	الرسالة	مستوفٍ
المؤشر الثاني	الحوكمة والإدارة	غير مستوفٍ
المؤشر الثالث	الخطة الإستراتيجية	مستوفٍ
المؤشر الرابع	الهيكل التنظيمي	غير مستوفٍ
المؤشر الخامس	إدارة المعايير الأكاديمية	مستوفٍ
المؤشر السادس	الشراكة واتفاقيات التعاون، والتعليم عبر الحدود	(غير منطبق)
المعيار الثاني	**ضمان وتعزيز الجودة**	مستوفٍ جزئيًّا
المؤشر السابع	ضمان الجودة	غير مستوفٍ
المؤشر الثامن	المقايسة المرجعية والاستبانات	مستوفٍ
المؤشر التاسع	أمن سجلات وشهادات الطلبة	مستوفٍ
المعيار الثالث	**مصادر التعلم وتقنية المعلومات والاتصالات والبنية التحتية**	مستوفٍ جزئيًّا
المؤشر العاشر	مصادر التعلم	مستوفٍ
المؤشر الحادي عشر	تقنية المعلومات والاتصالات	مستوفٍ
المؤشر الثاني عشر	البنية التحتية	غير مستوفٍ
المعيار الرابع	**جودة التعليم والتعلم**	مستوفٍ جزئيًّا
المؤشر الثالث عشر	إدارة برامج التعليم والتعلم	غير مستوفٍ
المؤشر الرابع عشر	القبول	مستوفٍ
المؤشر الخامس عشر	إعداد البرامج ومراجعتها	مستوفٍ

المؤشر السادس عشر	تقييم الطلبة وتدقيق التقييمات	مستوفٍ
المؤشر السابع عشر	مخرجات التعلم	مستوفٍ
المؤشر الثامن عشر	الاعتراف بالتعليم السابق	مستوفٍ
المؤشر التاسع عشر	الدورات الدراسية القصيرة	(غير منطبق)
المعيار الخامس	**خدمات مساندة الطلبة**	مستوفٍ
المؤشر العشرون	المساندة الطلابية	مستوفٍ
المعيار السادس	**إدارة الموارد البشرية**	مستوفٍ
المؤشر الحادي والعشرون	الموارد البشرية	مستوفٍ
المؤشر الثاني والعشرون	التطوير المهني للموظفين	مستوفٍ
المعيار السابع	**البحث العلمي**	مستوفٍ جزئيًّا
المؤشر الثالث والعشرون	البحث العلمي	غير مستوفٍ
المؤشر الرابع والعشرون	الدراسات العليا مع البحث العلمي	مستوفٍ
المعيار الثامن	**المشاركة المجتمعية**	غير مستوفٍ
المؤشر الخامس والعشرون	المشاركة المجتمعية	غير مستوفٍ

4. ملخص جوانب التقدير والتوصيات

من أجل تعزيز الممارسات الجيدة بين مؤسسات التعليم العالي، فإنَّ لجنة المراجعة المؤسسية لجامعة أما الدولية ترى – ***مع التقدير*** – ما يلي:

- استخدام مصفوفة المسئوليات (RACI)؛ لمتابعة ومراجعة تنفيذ الخطة الإستراتيجية للعام (2016–2021).
- توفر المؤسسة خدمات تقنية المعلومات والاتصالات بشكل مرضٍ.
- وجود سجل لجميع ما يتعلق بالبنية التحتية المادية والأجهزة، مع جدول لمواعيد صيانتها وتحديثها.
- وجود مستوى جيد من سياسات وإجراءات التقييم المحددة والمنفذة.
- توفير فرص جيدة للتطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس، بشأن كيفية تصميم وقياس المقرر الدراسي، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

وبالنسبة لجوانب التحسين، فإنَّ لجنة المراجعة ***توصي*** المؤسسة بما يلي:

- النظر في تعديل بيان الرسالة الخاصة بالمؤسسة خلال عملية المراجعة القادمة؛ ليعكس بشكل واضح مستوى جودة عملية التعليم والتعلم التي ستقدمها المؤسسة، ومستوى البحث العلمي الذي ستحققه، ونطاق الخدمات المجتمعية التي تنوي تقديمها، ومن ثمَّ تستطيع إدارة المؤسسة أن تتخذ قرارات إستراتيجية وفقًا لذلك.
- تعديل لوائح المؤسسة الخاصة بمجلس الأمناء، واختصاصات مجلس الجامعة، وتوصيفات الوظيفة الخاصة برئيس الجامعة؛ لإضفاء الطابع الرسمي على أنشطتهم، وللفصل الواضح بين واجبات ومسئوليات كل من مجلس الأمناء، ومجلس الجامعة، ورئيس الجامعة؛ مما يكفل الحوكمة والإدارة الفعالة للجامعة.
- وضع هدف إستراتيجي واضح ومحدد بشأن المشاركة المجتمعية، يتم إدراجه ضمن الخطة الإستراتيجية، إلى جانب أهداف إستراتيجية مناسبة، ومبادرات تشغيلية، ومؤشرات أداء رئيسة.
- مراجعة وتحديث المخطط التنظيمي للمؤسسة؛ ليشمل الكليات، والأقسام الأكاديمية، والمجالس الأكاديمية والإدارية.

- إعادة هيكلة مجالس ولجان المؤسسة؛ لتمكين الطلبة والكيانات الأخرى ذات الصلة من المشاركة (إذا كان ملائمًا)؛ لضمان تحقيق التواصل والتنسيق والإدارة بشكل فعال ورسمي داخل الجامعة.

- تطبيق أساليب أكثر فاعليةً وملاءمةً؛ لتقييم مدى فاعلية مجالس ولجان الجامعة.

- تعزيز دور مجلس أمناء الجامعة في الإشراف على تنفيذ المعايير الأكاديمية والحفاظ عليها، بدءًا من الموافقة رسميًّا – في أقرب وقت ممكن – على الدليل الإرشادي للعمليات.

- وضع السياسات، واللوائح، والإجراءات الخاصة بمعالجة المخالفات الأكاديمية، والسلوكية لدى طلبة الجامعة.

- إعادة النظر في كلٍّ من: التحسين المستمر للجودة، وإدارة ضمان واعتماد الجودة، ونظام إدارة الجودة؛ من أجل القضاء على التداخل بين أدوار هذه الكيانات المعنية بشكل عاجل، وتعزيز فاعلية أدوارها.

- ضمان أن جميع الوثائق الرئيسة ذات الصلة بضمان الجودة – مثل الوثائق الخاصة بإدارة الجودة – يمكن لجميع الجهات ذات العلاقة الاطلاع عليها؛ بهدف رفع مستوى وعيهم بهذا المجال، ونشر ثقافة ضمان الجودة.

- تجاوز تحديد فرص التحسين الممكنة، بالتركيز على الإجراءات التي يجب اتخاذها لمعالجة هذه الفرص؛ من أجل استكمال إجراءات ضمان الجودة، والتأكد من جودة وفاعلية هذه الإجراءات في المجالات الرئيسة المتعلقة بأداء المؤسسة.

- توسيع نطاق عملية ضمان الجودة الداخلية؛ لتشمل الجوانب الأخرى المحورية للمهام التي تضطلع بها الجامعة، إلى جانب المهام الأكاديمية وخدمات الدعم.

- مراجعة تنفيذ سياسة المقايسة المرجعية الخاصة بالمؤسسة؛ لضمان تطبيق هذه السياسة على نطاق أوسع، وتحقيق نتائج أكثر تجسيدًا للواقع، ومن ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة.

- مراجعة تنفيذ سياسة استبانات قياس الرأي الخاصة بالمؤسسة؛ لضمان تغطيتها الشاملة للنطاق الذي تُطَبَّق فيه، وتحقيقها نتائج أكثر تعبيرًا عن الواقع، ومن ثمَّ اتخاذ الإجراءات المناسبة.

- ضمان أن جميع الاستبانات، التي تستخدمها المؤسسة حاليًا، ملائمةً للغرض منها، قبل الإقدام على استخدامها، وقبل خضوعها للمراجعة الدورية.

- وضع وتطبيق آلية محكمة؛ للتأكد من أمن ونزاهة عملية إصدار الشهادات.

- مراجعة سياسة وإجراءات المؤسسة المتعلقه باحتياجات المكتبة ومصادر التعلم؛ من أجل تحقيق المواءمة بين مصادر التعلم ومصادر المكتبة من جهة، والبرامج الأكاديمية من جهة أخرى.

- تصميم وتنفيذ مقايسة مرجعية، بحيث تكون موجهة بشكل خاص إزاء مصادر المكتبة ومصادر التعلم.

- تصميم وتنفيذ استبانات أكثر تفصيلًا (غنية بالمعلومات) حول مصادر التعلم (لمختلف الجهات ذات العلاقة)، والاستفادة من نتائجها في تحسين المحتوى المقدم والخدمات.

- مراجعة سياسات وإجراءات تقنية المعلومات الخاصة بالمؤسسة بصفة دورية، بالإضافة إلى تصميم وإجراء تهيئة مناسبة؛ لتعريف الطلبة وأعضاء هيئة التدريس (الموظفين) بتقنية المعلومات.

- تحسين نظام المعلومات الخاص بالحرم الجامعي، بحيث يشمل الخدمات المختلفة مثل نظام الدفع الإلكتروني، والأدوات المستخدمة في دعم صناعة القرار،....إلخ، واتخاذ تدابير خاصة لتأمين النظام وحماية جميع البيانات.

- تطوير المرافق بالوسائل التي تضمن توافقها – على نحو ملائم – مع احتياجات البرامج الأكاديمية التي تقدمها المؤسسة، مثل (أماكن الدراسة الخاصة بالطلبة، ومكاتب أعضاء هيئة التدريس، والمرافق الرياضية، والكافتيريا،....إلخ).

- مراجعة الخطة الأكاديمية للجامعة؛ لتوضيح الغرض منها، وتحديد قنوات التواصل، والتأكد من استنادها إلى فلسفة للتعليم، معلنة بشكل واضح، وتعكس الأهداف الإستراتيجية والتشغيلية للخطة الأكاديمية، ويتبناها جميع أعضاء الجامعة.

- التأكد من جمع التغذية الراجعة من جميع المشاركين في الترتيبات الخاصة بعملية التعلم القائم على العمل، بحيث يمكن الحصول على صورة شاملة تعكس مدى فاعلية هذه العملية، وتوضح التحسينات اللازمة.

- مراجعة طريقة صياغة تقارير المقررات الدراسية، والملفات التي تشمل توصيف المقررات؛ للتأكد من أنَّ المعلومات الواردة في هذه الملفات مناسبة للغرض منها، ومدرجة في جميع الملفات بطريقة متسقة، ويتم تقييمها بطريقة واضحة ودقيقة.

- التأكد من وجود عملية واضحة وصارمة؛ لضمان أنَّ جميع الإجراءات، التي حددتها تقارير المقررات الدراسية والمراجعات السنوية للمقررات الدراسية، يتم تنفيذها في الوقت المناسب، وتقييم مدى فاعليتها.

- تحديد توقعات واضحة بشأن هيئات الجامعة التي ستتولى مسئولية مراجعة معايير القبول، وتوضيح كيفية الموافقة على أي تغييرات بشأنها، وكيفية تسجيل هذه التغييرات، والإجراءات المتخذة بناءً عليها.

- ضمان أن توصيفات البرامج الأكاديمية، وخطط المنهج الدراسي تعكس طرائق واضحة للتقدم الدراسي، وعدم السماح للطلبة بأخذ المقررات الدراسية المتقدمة قبل استكمال المتطلبات السابقة للمقررات الدراسية.

- إجراء محاذاة بين مخرجات المقررات الدراسية، ومخرجات البرنامج بطريقة متسقة، عند اقتراح أي برنامج جديد، والتأكد من إجراء مناقشة متعمقة لعملية المحاذاة، والتحقق من تسكين/ إسناد المؤهلات الأكاديمية ضمن الإطار الوطني للمؤهلات، من خلال لجنة مراقبة المنهج الدراسي.

- التأكد من خضوع جميع المقررات الدراسية للفحص الخارجي، بما في ذلك المقررات الخاصة بمشروعات التخرج، وبرامج التعلم القائم على العمل.

- تعديل سياسة التظلم بشأن الدرجات، وجعلها أكثر دقة.

- تعديل الحد الأقصى المستخدم في الكشف عن الانتحال الأكاديمي، وتطبيق سياسة الكشف عن الانتحال الأكاديمي على جميع المهام الدراسية الخاصة بالطلبة، وليس فقط على مشروعات التخرج، أو تقارير التدريب العملي.

- تعديل توصيفات المقررات الدراسية، وتعديل النهج المتبع من قبل المؤسسة؛ لقياس مستوى إنجاز مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وهو ما يعد أحد الجوانب الجوهرية لرسالة الجامعة.

- ضمان بذل مزيد من الجهود المستدامة؛ لبناء التواصل مع الخريجين، وأرباب الأعمال، ومتابعة المعايير الأكاديمية للخريجين.

- ضمان بذل مزيد من الاهتمام لوضع مقايسات مرجعية، تتضمن ربط مخرجات التعلم بالمعايير المهنية، وإجراء مقايسات مرجعية مع برامج الجامعات المحلية (بالإضافة إلى تلك المقايسات التي تُجْرَى مع جامعات إقليمية).

- التأكد من تطبيق سياسة تعيين أعضاء هيئة التدريس الخاصة بالمؤسسة على نحو متسق.

- توسيع نطاق أنشطة المقايسة المرجعية التي تجريها المؤسسة مع الجامعات المحلية؛ لتشمل جوانب متعلقه بالموارد البشرية أخرى بخلاف الفوائد والتعويضات.

- ضمان وجود عدد كاف من أعضاء هيئة التدريس المؤهلين تأهيلًا مناسبًا، بما يتفق مع متطلبات مجلس التعليم العالي.

- ضمان أن الخطط التشغيلية الخاصة بالبحث العلمي في الكليات تتوافق مع الخطة الإستراتيجية للجامعة.

- ربط الأداء البحثي لأعضاء هيئة التدريس بترقياتهم الأكاديمية.

- وضع وتنفيذ آلية للتأكد من مدى وضوح وشفافية المؤسسة في توزيع وصرف ميزانيتها؛ من أجل البحث العلمي.

- مراجعة سياسة المؤسسة بشأن اختيار الممتحنين الخارجيين لبرنامج الدراسات العليا، ومراعاة التنوع في عضوية لجان التحكيم الخاصة بمناقشة الرسالة.

- التأكد من أنَّ خطط وبرامج التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس تشتمل على أنشطة مصممة خصيصًا؛ لتعزيز القدرات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، بوصفهم مشرفين على أبحاث الطلبة وبرامج الدراسات العليا.

- تعديل الدليل الإرشادي للمشاركة المجتمعية؛ ليضم أهدافًا وغاياتٍ واضحةً للمشاركة المجتمعية، بحيث ترتبط بالتوجه الخاص بالجامعة، وتستند إلى رسالتها الحالية، وما ترمي إليه خطتها الإستراتيجية الجديدة؛ بشأن المشاركة المجتمعية.

- مراجعة آلية تخطيط العمليات المتبعة من قبل المؤسسة؛ للتأكد من توثيق وتوضيح التغييرات التي أجريت خلال دورة التخطيط، وأنَّ تخطيط العمل يرصد بدقة الأنشطة المخطط تنفيذها.

- مراجعة مدى فاعلية أدوات استبانات الرأي المستخدمة من قبل المؤسسة حاليًا بشأن المشاركة المجتمعية بحيث يتم الحصول على تغذية راجعة من جميع الجهات ذات العلاقة على نحو متسق، ولا تقتصر الاستفادة من هذه التغذية الراجعة على تحديد مدى استفادة مشاركي الجامعة من أنشطة المشاركة المجتمعية فقط، بل تمتد لمعرفة مدى تأثير هذه الأنشطة على المجتمع.